المبحث الثاني: النظام الحرفي:

إن العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الزراعي الإقطاعي هي نفسها التي مهدت لنظام اقتصادي جديد وهو النظام الحرفي ، الذي أخذ في الظهور ابتداء من القرن الثالث عشر، واكتمل نموه في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وتسمى هذه الفترة بفترة ازدهار القرون الوسطى و أيضا تسمى فترة ازدهار النشاط التجاري المحلي والدولي.

أولا: **عوامل نشأة النظام الحرفي :** بالإضافة إلى العوامل التي ذكرت سابقا والتي أدت إلى انهيار النظام الزراعي الإقطاعي هناك عوامل أخرى لها أهمية كبرى في ظهور النظام الحرفي وتتمثل في :

أ- الهجرة الريفية :نتيجة لأعمال السخرة التي كان يقوم بها الفلاحون الأقنان ونتيجة ظهور الدولة القومية بدأ تحول الفلاحين الأقنان من الريف إلى المدينة وقاموا بامتهان النشاطات الحرفية كوسيلة للحياة الاجتماعية الجديدة، كما أن النبلاء الإقطاعيين أنفسهم بدءوا يفضلون الفلاحين الأحرار و ذلك لتنظيم المزارع و وفرة الإنتاجية، إذ أصبحت العلاقة بين النبلاء والفلاحين علاقة مالك ومستأجر وخاصة بعد توسع نظام المبادلة النقدي .

ب- توفر الأمن : لعبت الكنيسة دورا رئيسيا في إنهاء الحروب الأهلية بين القرى والطوائف مما أدى إلى توسع الطرقات المأمونة وهذا بدوره أدى إلى توسع المبادلات ونشاط التجارة ونمو المدن ازدياد السكان بها.

ج- الحروب الصليبية: التي ساهمت في وضع حد لسلطة إفراد الإقطاع، إذ بدأت حكومات الدول القومية في تدبر أمرها بجمع الجيوش وتوفير الاحتياطات اللازمة لهم من خلال ضم بعض القطاعات الفلاحية إلى الدولة القومية لتمويل نفسها بالإضافة إلى تجنيد الفلاحين للحروب.

د- نشأة المدن الحرة: نتيجة لتزايد السكان وهجرة الفلاحين الاقنان ظهرت للوجود مدن جديدة متميزة بنشاطها الحرفي بديل سلطة الإقطاع وهذا مما شجع النشاط الحرفي، و بالتالي مهد للنظام الرأسمالي .

ثانيا: الصناعة والنقابة الطائفية في المدينة :

كان قوام الصناعة في مرحلتها الأولى صناع متخصصون عرفوا باسم "أصحاب الحرف"، وكان صاحب الحرفة يقيم في المدينة خارج سلطة أمراء الإقطاع حيث يقوم بالنشاط الصناعي و حده مع إفراد أسرته وهو من يملك وسائل الإنتاج ملكية خاصة و يقوم بالتبادل التجاري بنفسه.

وبتوسع الوحدات الحرفية انتظمت جمعياتهم (ذوو المهنة الواحدة) في تنظيم نقابي طائفي رغبة منهم أو بتشجيع السلطات الحاكمة، إذ تولت هذه النقابات مهمة الدفاع عن مصالح أعضائها ولقد تحقق ذلك عن طريق الوسائل التالية:

- المحافظة على مستويات أسعار السلع: وذلك بتحديد أسعار مجزية لا يجوز لأي عضو البيع دونها، خوفا من الدخول في منافسة تخفيض الأسعار وهذا مما يشكل خطرا على المنتجين والمستهلكين معا.
- تحديد عدد الحرفيين و العمال: وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج و بالتالي يمنع تخفيض السعر أي التحكم في ثمن البيع لان زيادة الإنتاج مع ثبات الطلب سيؤدي حتما إلى انخفاض الأسعار.
- منعت النقابات دخول سكان آخرين وخاصة سكان الريف من مزاولة المهنة خوفا من تدهور نوعية الإنتاج من ناحية ومن ناحية لأخرى زيادة في حجم الإنتاج.
- مراقبة جودة الإنتاج : وضع عقوبات في حالة التخلي عن المواصفات الفنية للمنتج والشروط المتمثلة في الجودة .

3- انحلال النظام الحرفي وزواله:

قامت النقابات بدور هام في تقدم الصناعات وتقوية مراكز أعضائها إلا أن الصناعة كانت يدوية بينما الإنتاج ظل محدودا، إذ كانت دائما تعمل على تحديد الإنتاج خشية أن تنهار الأسعار فتسوء حالة الأعضاء، وابتداء من منتصف القرن التاسع عشر اضمحلت النقابات الطائفية نتيجة إلى عدة عوامل أهمها:

* **عدم التقدم الصناعي:** حيث كانت النقابات تعمل على الإبقاء على مستوى الصناعة التقليدي،عن طريق وضع العقبات أمام العمال الفنيين، مما ساهم في تراجع كل من الابتكار والاختراع دون أي تقدم صناعي.

* **التساوي في السوق:** كانت النقابات توزع حاجة السوق من السلع على أعضائها بالتساوي. حيث كانت لا تفرق بين المنتج الجيد والمنتج الرديء،ما دفع بعض العمال إلى الخروج عن ذلك النظام الذي أعدم روح الابتكار و التجديد لديهم.

* **التقيد في أدوات الإنتاج وعدد العمال:** حيث حددت النقابة مقدار الآلات والمعدات وعدد العمال الذين يمكن لأي صاحب حرفة استخدامها، هذا ما أدى إلى انحصار التوسع الصناعي.

* **الشروط القاسية التي وضعت أمام العمال:** أمام تزايد عدد السكان ورغبتهم في التوسع في الإنتاج اصطدمت بقيود النقابات الطائفية، هذه الأخيرة التي عكفت على التضييق على الحرفيين والراغبين في التوجه نحو النشاط الصناعي.